إشكالية قياس فعالية المقاولة في ظل المنافسة الأجنبية
(دراسة واقع المقاولة في التنمية المحلية لولاية عين تموشنت)

الأستاذ الباحث: سليماني زناقي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
بجامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس

المقـــدمـــة:

إن التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني، في ظل المعطيات الذي شهدها الاقتصاد الدولي، من عولمة، تكتلات اقتصادية، مناطق للتبادل الحر، ألزم الحكومة الجزائرية على إصدار مجموعة من القوانين لتشجيع المبادرة الخاصة من خلال تطوير القطاع الاقتصادي سواء أكان عمومي أو خاص لمواكبة هته التحولات الاقتصادية العالمية.

وعلى هذا الأساس باشرت الجزائر مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، وكذا توقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، قائمة على حرية التنقل للبضائع والخدمات، حرية التنقل لرؤوس الأموال، وكذا حرية التنقل للكفاءات. هاته الحرية تطلبت إلغاء كل الحواجز التي تعيق ذلك، مما جعل الحكومة الجزائرية تقع في معادلة ذات وجهين:

- **الوجه الأول**: حماية المؤسسات الوطنية، مع تشجيع ووضع أسس وميكانيزمات سليمة لخلق مقاولات فعالة.
- **الوجه الثاني**: كيفية مواكبة هاته المقاولات أثناء إنشاءها، ومباشرة نشاطها للمنافسة الأجنبية.

وانطلاقا من هاته المعادلة، قال المجلس الاستشاري الوطني لتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة لقادة الأعمال المجتمعين في الجزائر العاصمة في 23 يناير2008م أن مقاولات الجزائر الصغرى والمتوسطة التي يبلغ عددها 300.000 مقاولة تعتبر الأهش في منطقة المتوسط، ومن هنا تكمن أهمية دراسة الأسباب التي أدت إلى تراجع آداء المقاولة في الجزائر؟ وكيف يمكن قياس فعالية تسيير المقاولة في الجزائر لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العالمية؟.[1]

المبحث الأول: دور المقاولة في التنمية المحلية وإشكالية قياس آدائها

تلعب المقاولة دور كبير في خلق مؤسسة ذات تنظيم اقتصادي يساهم في الناتج الداخلي الخام، وخلق قيمة مضافة، وتواجه المقاولة إشكالات كبرى متعلقة بالجوانب التالية:

1- الإجراءات الإدارية لخلف المقاولة، وهي إجراءات ثقيلة، مرتبطة بحجم وكمية المستندات المطلوبة لذلك من جهة، ومن جهة أخرى المدة المستغرقة لدراسة ملف إنشاء هاته المقاولة

2- طريقة التنظيم المعتمدة أثناء مباشرة المقاولة لنشاطها سواء من حيث تحديد المناصب والمهام، وكذا الفصل ما بين المهام، والاعتماد على الوظائف التي لها صلة وعلاقة بنشاط المقاولة، لمواجهة التكلفة الزائدة لعملية التسيير.

3- كيفية متابعة تنفيذ المقاولة لنشاطها وفق الأهداف المسطرة بتسجيل الفوارق، ووضع الإجراءات التصحيحية لذلك.[2]

وفي إطار المنافسة الأجنبية، يمكن أن تلعب المقاولة دور كبير وهام من خلال وقوفها على نقاط الضعف والقوة أثناء عملية التنفيذ لسياستها وإستراتيجيتها حسب الأهداف المسطرة، وعلى هذا الأساس تظهر أهمية التدقيق الداخلي في قياس آداء عمل المقاولة وفق ما تقتضيه سياسة السوق، باعتبار أن نسبة كبيرة من المقاولات الجزائرية لا تستطيع مواجهة التطورات التي يفرزها المحيط خاصة المنافسة الأجنبية القوية.

1_ تقرير المجلس الإستشاري الوطني لتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة (تقرير شهر يناير 2008م).

2 Gérard Garibaldi, « l'Analyse stratégique », Editions d'organisation 3éme édition, Pris 2001, P 70.

فالتدقيق هو عبارة عن تشخيص وتقييم دوري لطريقة تسيير المقاولة، فهو بمثابة تحديد لنقاط الضعف والعمل على كيفية مواجهتها ونقاط القوة والعمل على كيفية تدعيمها لحلول تتوافق وإمكانيات المقاولة المادية والبشرية.[3]

إن قياس آداء المقاولة في السوق الجزائري يكمن في ضرورة خلق خلية للتدقيق على مستوى كل المقاولات الجزائرية لتقييم دوري ومستمر للمهام والوظائف المعتمدة في طريقة التنظيم للمقاولة، ومدى التطابق ما بين خطة المقاولة التقديرية والخطة المنفذة من قبل مسؤولي المقاولة، ومن هنا تظهر ضرورة تبيان الإجراءات المتبعة من طرف خلية التدقيق الداخلي للمقاولة في قياس آداء طريقة تسيير الوظائف.

المبحث الثاني: إجراءات التدقيق الداخلي للمقاولات الجزائرية

إن وقوف المدقق الداخلي على آداء الوظائف في المقاولة، يعتبر بمثابة تدعيم لطريقة التسيير للوصول إلى نتائج تطابق الأهداف المسطرة، ومن هنا يعمل المدقق على تقييم ما يلي:

1- تقييم طريقة تسير الموارد البشرية في نشاط المقاولة، وهذا بوضع ومتابعة مخطط للتوظيف قائم على الكفاءة، التخصص، والخبرة المهنية، مخطط للتكوين (الأصلي، والمتواصل)، مخطط للترقية ومخطط لمتابعة المسار المهني للكفاءات البشرية المسيرة للمقاولة.

2- تقييم طريقة تسويق منتوج المقاولة، وهذا ما يتطلب مدققين متخصصين في دراسة السوق (الطلب والعرض). فكيفية البقاء في السوق كخطوة أولى، وكيفية اكتساح أسواق أخرى كخطوة ثانية، تبين دور المدقق المتواجد في خلية التدقيق للمقاولة خاصة في ظل المنافسة الأجنبية التي تتطلب دراسة محكمة لسلوك المستهلك، وما يريده؟ وكيفية التلبية لحاجته؟ وما هي الوسائل المادية والبشرية المسخرة لذلك؟ كل هذا يتم الإجابة عليه من خلال التدقيق الدوري لوظيفة التسويق المتواجدة في المقاولة.[4]

3- تقييم طريقة تسيير الوظيفة المالية في المقاولة للوقوف على الإمكانيات المادية التي تزخر بها هاته المقاولة ومدى إمكانية تحقيق الأهداف المسطرة حسب الميزانية المسخرة لذلك. ولا يمكن تحقيق ميزة تنافسية بدون إمكانيات لذلك.[5]

4- تقييم طريقة التنظيم المعتمدة في المقاولة، من حيث وجوب التنسيق ما بين الوظائف في المقاولة والاعتماد على الفصل ما بين المهام لتحديد المسؤوليات.

إن إجراءات التدقيق الداخلي، تعتمد على معايير متعارف عليها دوليا مرتبطة بشخصية المدقق (الكفاءة المهنية، التخصيص، الاستقلالية، السر المهني والمحافظة عليها) وكذا خطة عمل المدقق، وكيفية إعداد تقرير المهمة الذي يتضمن نتائج وتوصيات تعمل على قياس أداء المقاولة أثناء نشاطها بالوقوف على نقاط الضعف والقوة بهدف تعزيز مكانة المقاولة في السوق الجزائري مقابل تواجد المنافسة الأجنبية.[6]

إن اتفاقية التجارة الحرة مع الاقتصاد الأوروبي، ومحاولة الجزائر إلى الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة، لا يفيد هذه المقاولات لأنها ببساطة غير قادرة على الإنتاج بموجب الأعراف الدولية، ناهيك أن عدد قليل يعرف كيف يقوم بعملية التصدير، أما تحويل السوق الجزائرية من قبل حكوماتنا المتعاقبة إلى بازار كبير تزدهر فيه شركات الاستيراد له تأثير معاكس وسلبي على الاقتصاد الوطني، لهذا على المقاولة في الجزائر متابعة فرص نجاحها في السوق حسب الفرص والتهديدات التي يفرزها المحيط، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق خلق خلية للتدقيق على مستوى إجراءات التنظيم والتسيير في المقاولة.

3 Christophe vilalonga « l'Audit qualité interne », Dunod 2éme édition, Paris 2008, P 15.

4_ Jean-Jacques Lambin et Robert Peeters, « La gestion marketing des entreprises », Presses Universitaires, Paris 1977, P 120.

5_ Ministère des Finances « revue des principaux postes comptables », Alger 2001, P 40.

6_ Jacques Renard « Théorie et pratique de l'Audit interne », éditions d'organisation Eyrolles, 6éme édition, Paris 2008, P 05.

المبحث الثالث: الإجراءات المقترحة لتدعيم فعالية آداء المقاولة في التنمية المحلية

إن أهمية التدقيق في تدعيم خطة عمل المقاولة، ومتابعة تنفيذها في السوق، حسب الأهداف المسطرة والوسائل البشرية المادية المسخرة يقتضي اقتراح إجراءات مدعمة لأداء المقاولة ولعب دور فعال في تلبية حاجة المستهلك بصفة خاصة، والتنمية المحلية بصفة عامة حسب مايلي:

1- تنوع مصادر تمويل المقاولة في الجزائر/فبالإضافة إلى خلق صندوق خاص ضمن منح 40 مليون أورو لتدعيم المقاولة الجزائرية لمواجهة تحدي المنافسة مع انفتاح الاقتصاد الداخلي، ودور البنوك في ذلك، لابد من تفعيل دور البورصة في الجزائر.[7]

2- تقسيم السوق المالي في الجزائر إلى مستويات، حسب حجم ورقم أعمال كل مقاولة على حدى، لضمان تلبية حاجة المقاولة من السيولة النقدية وفق طبيعة المدخل في السوق المالي.[8]

3- تدعيم المقاولات الجزائرية بقانون صفات عمومية، يدعم المقاولة حديثة النشأة في الفزو بتنفيذ موضوع لصفة معينة، وهذا من أجل خلق ثقافة المرافقة والمتابعة والتأهيل للمقاولة حسب حجم الصفقات المنجزة.

4- وضع إجراءات جبائية تحفيزية أكثر للمقاولة الجزائرية مقابل المقاولات الأجنبية، وهذا من أجل تدعيمها وتشجيع نشاطها في السوق.

5- إلغاء البيروقراطية الإدارية، بتسهيل الإجراءات والمعاملات الإدارية، أثناء إنشاء المقاولة وتنفيذ نشاطها، وهذا يتطلب تدخل الدولة في وضع أسس وضوابط رقابية لمواجهة هاته العوائق الإدارية.

6- خلق ثقافة المقاول ودوره في التنمية المحلية، بوضع دليل للمقاول على مستوى كل ولاية في الجزائر، تبين كل المعلومات الخاصة بالمقاولة والإجراءات التنظيمية لها.

المبحث الرابع: واقع المقاولة في التنمية المحلية لولاية عين تموشنت

في إطار المخطط الخماسي 2005م-2009م استفادت ولاية عين تموشنت من رخصة برنامج إجمالية قدرها (52.4) مليار دينار جزائري في إطار البرامج الغير ممركزة.

وتعرف حاليا ولاية عين تموشنت عدة مشاريع كبرى مست قطاعات الأشغال العمومية والري ما قيمته (24) مليار دج، أي بنسبة 46% من مجموع الغلاف المالي المسجل للبرنامج الخماسي، أما قطاعات التعمير، التربية، المنشأت الإدارية، الصحة، التعليم العالي، السكن، الشبيبة والرياضة بغلاف مالي إجمالي قدره (20.4) مليار دج، أي نسبة 39% من مجموع الثمانية (08) ملايير المتبقية توزع على القطاعات الأخرى.[9]

فإذا نظرنا إلى واقع ومدى تنفيذ هاته المشاريع التنموية المدرجة في المخطط الخماسي (2005م-2009م) والمذكور أعلاه، نجد إشكاليتين رئيسيتين:

1- إشكالية التأخر في إنجاز المشاريع التنموية بالنسبة للمقاولة الجزائرية وهذا راجع إلى محدودية الإمكانيات المادية والبشرية للمقاولة الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع قلة مصادر التمويل المتنوعة وكذا قلة نشاط البورصة في الجزائر.

2- فوز المقاولات الأجنبية بالمشاريع التنموية الهامة، وهذا نظرا إلى قصر المدة الزمنية لتنفيذ الصفقة، وكذا النوعية، والسعر المقترح (المتعهد به) والمرتبط أساسا بمستوى الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها هاته المقاولات الأجنبية.

7_ تقرير الصندوق الوطني الجزائري لتدعيم المقاولات الجزائرية (تقرير شهر يناير 2008م).

8_ الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،طبعة 2005م.

9_ حصيلة نشطات التنمية لسنة 2008م، ولاية عين تموشنت (مارس 2009م) وواقع نشاطات التنمية لسنة 2009م، ولاية عين تموشنت (مارس 2009م).

الخـــاتمـــة:

وعلى هذا الأساس فإذا انطلقنا من واقع المقاولة الجزائرية ومدى مساهمتها في التنمية المحلية حسب الإحصائيات المدرجة في المشاريع التنموية المخصصة لولاية عين تموشنت نجد أهمية التنظيم في المقاولة كقاعد أساس لتسيير آداء فعال يترجم أهداف المقاولة في السوق وهذا لا يتأتى إلا عن طريق التدقيق الدوري الذي يحدد الوجهة المثلى للمقاولة أثناء 03 محطات أساسية وهي: كيفية خلق المقاولة، وتنفيذ نشاطها، ومتابعة تحقيق أهدافها حسب خطة العمل المقدرة بوضع إجراءات تصحيحية للفوارق مابين ما هو مقدر وما هو المنفذ، على أساس التنويع لمصادر التمويل لنشاط المقاولة (تخصيص ميزانية مثلى تتضمن إمكانيات مادية وبشرية تتوافق وخطة عمل المقاولة).

المراجع المستعملة:

1- Christophe vilalonga « l'Audit qualité interne », Dunod 2éme édition, Paris 2008.
2- Jacques Renard « Théorie et pratique de l'Audit interne », éditions d'organisation Eyrolles, 6éme édition, Paris 2008.
3- بلعزوز بن علي "محاظرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
4- Ministère des Finances « revue des principaux postes comptables », Alger 2001.
5- Gérard Garibaldi, « l'Analyse stratégique », Editions d'organisation 3éme édition, Pris 2001.
6- Jean-Jacques Lambin et Robert Peeters, « La gestion marketing des entreprises », Presses Universitaires, Paris 1977.
7- حصيلة نشطات التنمية لسنة 2008م، ولاية عين تموشنت (مارس 2009م).
8- واقع نشاطات التنمية لسنة 2009م، ولاية عين تموشنت (مارس 2009م).
9- تقرير المجلس الإستشاري الوطني لتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة (تقرير شهر يناير 2008م).
10- تقرير الصندوق الوطني الجزائري لتدعيم المقاولات الجزائرية (تقرير شهر يناير 2008م).
11- الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،طبعة 2005م.